

النقد الرقمي الإلكتروني في المعاملات التجارية الحديثة

Digital Electronic Money for Modern Commercial Transactions

دنيا أونيسي^{1*}، مخبر الإقليم السياحة والمؤسسات، جامعة غرداية، الجزائر،

ounissi.dounia@univ-ghardaia.edu.dz

مراد أولاد النوي²، مخبر الإقليم السياحة والمؤسسات، جامعة غرداية، الجزائر،

Ouladnaoui.mourad@univ-ghardaia.edu.dz

تاريخ قبول المقال: 10-10-2025

تاريخ إرسال المقال: 09-08-2025

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تحليل دور النقد الرقمي في تسهيل المعاملات من جهة، وتحليل الضوابط القانونية لاستخدامها. إضافة إلى عرض بعض النماذج المتداولة منها، خاصة في الدول المتقدمة التي حققت فيها رقمنة النقود مكاسب اقتصادية كثيرة. بعد تقديم مفهوم النقد الرقمي وعرض نماذج منها، وتحليل تعاملاتها من وجهة نظر قانونية باعتماد المنهج التحليلي، توصلت الدراسة إلى أنّ هذه النقود الجديدة أساس التجارة الإلكترونية الحديثة، لما تتيحه من سرعة وسهولة الدفع، وكذلك تقليل المخاطر الناجمة عن العملة الورقية من خلال تقنيات التشفير والحماية العالية. غير أنّ هذا لا يعفي من البحث في صناعة الأطر القانونية الأكثر نجاعة، وتوحيد الجهود الدولية في هذا الشأن.

الكلمات المفتاحية: الإنترنت، المعاملات التجارية، التجارة الإلكترونية، النقد الرقمي.

Abstract: This study aimed at analyzing the role of digital money as a modern mechanism for e-commerce in facilitating transactions and the legal regulations governing its use due to the risks that may entail. It also displays some of its used models, particularly in developed countries where digitizing money has realized numerous economic benefits and gains. After having defined the digital money, presenting its models, and analyzing its transactions from a legal perspective using an analytical approach, the findings showed that this new form of money is the basis of modern e-commerce. It enables faster and more convenient payments and reduces risks associated with paper money through encoding and advanced protection technologies. However, this does not eliminate the need to create more effective legal frameworks and unify international efforts in this regard.

Key words: Internet; commercial transactions; e-commerce, digital money.

* دنيا أونيسي.

مقدمة:

لا شك أنّ الثورة الرقمية التي يشهدها العالم المعاصر والتطور المتسارع في أنظمة الاتصال والتواصل، قد أثرت في جميع الميادين ومناحي الحياة؛ الاجتماعية منها، وكذا الاقتصادية والثقافية، وحتى السياسية كذلك. وكان من بين تأثيراتها ومستجداتها الاقتصادية على وجه الخصوص، تيسير الجانب التجاري وتتنوع أساليب التبادل؛ حيث أصبحت عمليات الشراء والبيع أكثر سرعة وسهولة من أي وقت مضى، وهذا من خلال ما يعرف بالتجارة الإلكترونية.

إذا كانت هذه الثورة الرقمية الجديدة قد غيرت من منظومة التجارة التقليدية المباشرة إلى التجارة الإلكترونية كما ذكرنا، فإنّ التغيير والتطور شمل وسائل وتقنيات تلك المعاملات التجارية أكثر من أي جانب آخر فيها. وتجسّد هذا تحديدا فيما يعرف بالنقود الرقمية؛ فبدلاً من الاعتماد على النقد الورقي أو العملات المباشرة، أصبح من المتاح والقانوني الاعتماد على عملات رقمية خاصة عن بعد، وبذلك أضفت الأخيرة حيوية وفاعلية على المشهد التجاري وتبادل السلع والخدمات.

من مزايا الجانب التجاري للنقود الرقمية، هو الوصول إلى فئات أوسع من المتعاملين، خاصة أولئك الذين لا يتاح لهم في بعض الأحيان استخدام الحسابات المصرفية التقليدية المباشرة. بالإضافة إلى هذا، تعزّز النقود الرقمية - رغم محاذيرها- الشفافية في المعاملة، وهو ما يصنع الثقة بين الأطراف، ويحفّزهم على المشاركة وتوسيع التعامل.

ضمن هذا السياق البحثي، نحاول معرفة دور التجارة الإلكترونية من خلال العملات الرقمية، وهذا بطرح الإشكالية الجوهرية الآتية: ما دور العملات الرقمية في تسهيل المعاملات التجارية الإلكترونية؟
نتفرّع من تلك الإشكالية الجوهرية جملة من الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بالعملات أو النقود الرقمية؟
 - ما دور العملات الرقمية في تسهيل وتعزيز المعاملات التجارية الإلكترونية؟
 - فيم تتمثل المحاذير القانونية لتنظيم العملات التجارية الإلكترونية؟
- للإجابة على الإشكاليات السابقة الذكر، تمّ اعتماد منهج الوصفي التحليلي، وتقسيم الدراسة إلى مبحثين أساسيين وفق الخطة الآتية:

- المبحث الأول: التأسيس النظري للنقود الرقمية
- المبحث الثاني: مزايا ومخاطر النقود الرقمية في المعاملات التجارية

المبحث الأول: التأصيل النظري للنقد الرقمي

تعدّ النقد الرقمي وسيلة فعالة وأكثر أماناً للمعاملات التجارية عبر الإنترنت؛ حيث تتيح للأفراد والمؤسسات التعامل بسرعة وسلاسة، ودون الحاجة للنقد الورقية أو المعدنية ذات الاشتراط المباشر. كما تتيح فرصاً جديدة، فتسمح بالتعامل مع زبائن ومؤسسات كثيرة عبر أنحاء العالم، وبتكاليف أقل. أصبحت النقد الرقمي مع الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية أكثر استخداماً وتداولاً. كما زادت الحاجة إليها أثناء التنقلات والرحلات السياحية، وذلك تخفيفاً لعناء وحرص الوقوف المطول لدى الطوابير البنكية، أو البحث عن مواقع صرف العملات الورقية، وتفادياً كذلك لمخاطر السطو والجرائم، خاصة في تبادل المبالغ والصفقات التجارية الضخمة.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص النقد الرقمي

الفرع الأول: تعريف النقد الرقمي

النقد في أصلها جذرها المعجمي واللغوي من مادة نقد، وهي تدلّ على إبراز الشيء وإظهاره، مثلاً نقد الدراهم¹، هو كشف حالها وصلاحياتها، أو قيمتها ومدى جودتها، وذلك لتكون وسيطاً صالحاً، ومتفقاً عليه ومقبولاً. والخلاصة أنّ النقد هنا، هو قيمة النقد وما تمثله وتوازيه، أو ما تعبّر عنه في ميزان المعاملات التجارية.

أما النقد في اصطلاح الفقهاء، فنُطلق على كلّ ما يكون مقبلاً للتبادل، ومقياساً لقيمة السلع والخدمات، سواءً كان من المعادن أو الأوراق النقدية، أو غيرها مما اتفق عليه التجار أو المؤسسات، أو عامة أهل البلد. أو بمفهوم آخر، هي الأثمان القابلة للتداول مقابل العروض والسلع².

قدّمت المفوضية الأوروبية (1998) تحديداً لهذه النقود بأنها "قيمة نقدية بشكل إلكتروني مثل بطاقة أو دعامة كمبيوتر، تقبل وسيلة دفع من قبل الأطراف غير المنظمة التي أصدرتها، وتُوفّر للمستخدمين كبديل للنقد النقدية والأوراق النقدية"³.

حسب القرار الأوروبي، يُعرف النقد الإلكتروني على أنّه "قيم نقدية مخزّنة على وسيط إلكتروني مشتقة من

1- ينظر: ابن منظور، لسان العرب، تح: عبد السلام هارون، ط1، دار صادر، بيروت، 1988، مادة نقد.

2- باسم أحمد عامر، العملات الرقمية "البيتكوين" ومدى توافقها مع ضوابط النقد في الإسلام، مجلة كلية الآداب، جامعة الصخير، البحرين، مج1، ع16، 2019، ص268.

3- European Commission, proposal for European parliament and council Directives on the taking up, the pursuit and the prudential supervision of the business of electronic money institution, Brussels, 1998, p72.

مصدر مالي، وتُعدّ وسيلة دفع شرعية من قبل الشركات المالية غير المصدرة¹. وحسب تعريف المؤتمر الدولي في بازل عام 1996، النقود الإلكترونية: "قيمة نقدية مخزنة إلكترونياً أو على أداة إلكترونية، وتعدّ وحدات دفع قابلة للتداول من قبل المستهلك"².

يعدّ البنك المركزي الأوروبي النقود الإلكترونية بمثابة مخزن إلكتروني للقيمة النقدية على وسيلة تقنية، يتم استخدامها على نطاق واسع لإجراء المدفوعات للمتعهدين الذين لا يمتلكون العملة الرقمية أثناء الصفقة. وهي تستخدم كوسيلة دفع مسبقة محمولة³.

الفرع الثاني: نشأة النقود الرقمية

كان الأمر غير معقول أن تعمل عملة دون وجود سلطة مركزية، ولكن ظهور بروتوكول "البيتكوين" أثبت خلاف ذلك. ومنه فإنّ تاريخ العملات الرقمية يعود إلى فترة حديثة جداً؛ حيث ظهرت أول عملة رقمية في الثالث من يناير 2009، ثم طوّرها شخص يستخدم اسماً مستعاراً يُدعى "ساتوشي ناكاموتو". وقد كشف المبتكر عن منظومة مشفرة تعتمد على معيار تشفير محدّد (SHA-256) عبر ورقة تفصيلية تحمل معلومات خاصّة اعتبرت كأول عملة رقمية، وقد تمّ تسميتها بـ "البيتكوين".

تمت أول صفقة من تلك العملة الجديدة بين مبتكرها ناكاموتو وهال فيني. وبعد ذلك نُشر أول سعر تداول للعملة الجديدة مع الدولار؛ حيث كانت قيمة واحدة منها تعدل 0.001 دولار أمريكي. ومنه ظهرت عملات أخرى مشفرة باستخدام بروتوكولات مختلفة، أشهرها عملة "اللايت كوين"، والتي تمّ إصدارها في 2011. لتظهر بعدها عملات رقمية كثيرة مشابهة، ومنها؛ "الريبيل"، "الإيثيريوم"؛ حيث تجاوز عددها أكثر من 2000 عملة من سنة 2020⁴.

يذكر الباحث دمان تاريخ العملات الجديدة على النحو الآتي:

- ظهور خدمات تحويل الأموال في أمريكا سنة 1918، وهذا من خلال عمل بعض البنوك بنقل الأموال عبر التلغراف.
- إصدار واستخدام بنك فرنكلين الأمريكي أول بطاقة دفع عام 1952.

¹- Bank for International settlements (BIS), Implication for central banks of the Development of electronic money, Basle, 1996, p13.

²- ipid, p13.

³-European Central Bank, Report on electronic money, Frankfurt, Germany, 1998, p07.

⁴- أحمد يحيى محمد علي، العملات الرقمية نشأتها وتطورها ومخاطر التعامل فيها، المجلة العلمية كلية التجارة، جامعة أسيوط، مصر، ع73، 2021، ص132.

- استخدام نقود إلكترونية مع تأسيس دار المقاصة الآلية بأمريكا كذلك، واعتماد بديل إلكتروني لإصدار الشيكات. وكان هذا عام 1972.
- تم مناقشة اعتمادية النقود الإلكترونية بشكل رسمي في اليابان عام 1995؛ وذلك بتنسيق من المؤسسات المالية مع وزارة المالية، وبعض شركات الاتصال والتلغراف، ومنه تمت الموافقة على إصدار بعض النماذج منها¹.

الفرع الثالث: خصائص النقود الرقمية

- للمعاملات الرقمية عدة خصائص يمكن استنتاجها من خلال تحليل طبيعتها وتحليل آليات التعامل بها:
- هي عملات لا مركزية، ليست ملكا لأي جهة رسمية، أو مؤسسة، أو منظمة دولية، أو هيئة حكومية.
- تستخدم عبر الأنترنت من قبل الأشخاص والمواقع، وكذلك الشركات التي تتعامل بها.
- تكون عملية التبادل من خلالها من شخص إلى آخر بصورة مباشرة؛ أي دون وساطة أي بنك.
- تستخدم هذه العملة على نطاق عالمي؛ أي ليس لها حيز جغرافي محدد.
- النقود الإلكترونية قيمة مخزنة خلاف العملات الورقية، وهي بيانات مشفرة في ذاكرة الحاسوب أو الهاتف، أو الشرائح².

المطلب الثاني: أنواع ونماذج النقود الرقمية

الفرع الأول: تصنيفات النقود الرقمية

يمكن تقسيم النقود أو العملات الرقمية إلى ثلاث أشكال رئيسية. وهي:

أولاً- العملات الافتراضية (virtual currencies):

تمثل هذه العملات أهم أصناف المبادلات الرقمية؛ بل تكاد تكون هي الأكثر ذيوعا من حيث استخدامها. ورغم غياب النموذج الموحد لها، إلا أن الكثير من المنظمات الدولية المالية قامت بتصنيفها، وقد عرفت سلطة البنوك الأوروبية (EBA) بأنها التمثيل الرقمي للقيمة، والتي لا تصدر عن بنك مركزي أو سلطة عامة، ولا ترتبط بعملة تقليدية، ولكن يتم قبولها من طرف الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين، كما يمكن نقلها والتعامل بها إلكترونيا³.

1- ينظر: محمد دمان ذبيح، النقود الإلكترونية ماهيتها مزاياها مخاطرها، مجلة الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة، الجزائر، مج10، ع1، 2021، ص138.

2- ينظر: سعد العبيد، النقود الإلكترونية، مج1، ط1، جامع الكتب الإسلامية، مصر، 2019، ص6-7.

3- البنك المركزي الأردني، تقرير العملات المشفرة، الأردن، 2020، ص09.

ثانيا - العملات الرقمية المستقرة (Stable coin):

هي نوع من العملات الرقمية التي يمكن تقديمها مقابل ضمانات تحمل قيمة الأصل الأساسي، ويختلف نوع هذا الأصل من عملة إلى أخرى، وعادةً ما تكون مرتبطة بعملة قانونية كالดอลลาร์ أو اليورو، أو بقيم أخرى كالمعادن النفيسة.

يعدّ هذا الصنف من العملات المستقرة أيضاً نوعاً من العملات الرقمية المصممة للحفاظ على استقرار السعر؛ فتكون مرتبطة بالقيمة نتيجة لارتباطها بسعر أصول أخرى مثل الدولار الأمريكي أو الذهب؛ بحيث لا تحدث تقلبات كبيرة في الأسعار؛ فالعملات المستقرة مرنة إلى حدّ كبير في مواجهة تقلبات السوق، ولا تتمتع بالشفافية والأمان بما يكفي¹.

ثالثاً - العملات الرقمية للبنوك المركزية:

نظراً لعدم وجود غطاء قانوني للعملات الرقمية، تراقب العديد من البنوك المركزية مصير وتداول هذه العملات، وتحدّد سبيلاً واضحاً لإيجاد الطرق المناسبة للاستفادة من الفرص التي توفرها. وقد لاقى هذا النوع من العملات استحسان المستخدمين بعد انتشارها، وهذا نظراً لمزاياها العديدة المتعلقة بالتحميل الفوري واللامركزية، والوساطة بين الأطراف داخل نظام عمليات الدفع والتحويلات المالية².

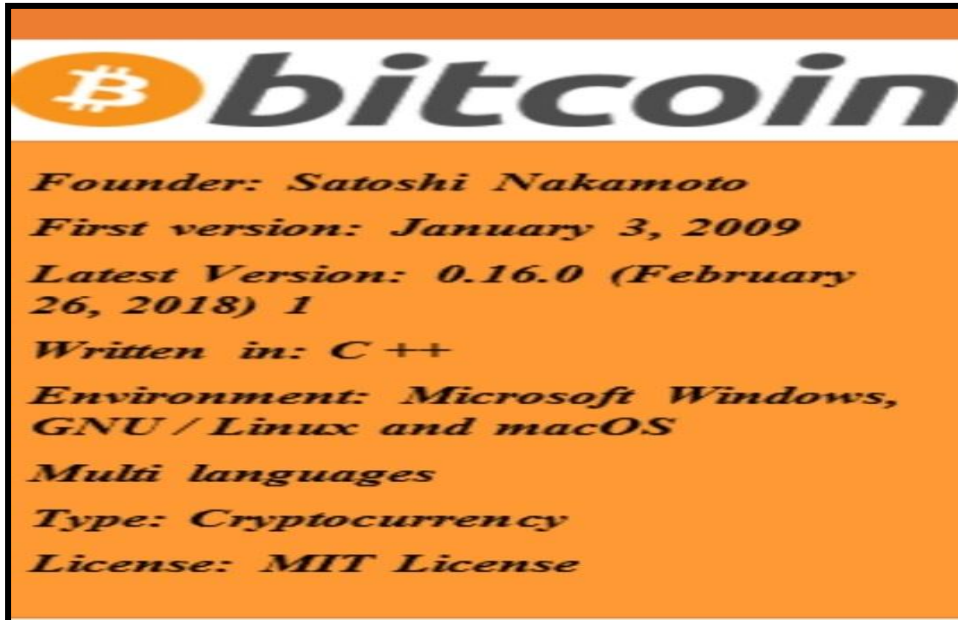
الفرع الثاني: نماذج من النقود الرقمية**أولاً - بيتكوين Bitcoin:**

هي شبكة دفع مبتكرة، وشكل جديد للمعاملات المالية. تعتمد البيتكوين تعاملات مباشرة إلكترونياً مباشراً دون أيّ سلطات أو بنوك، تتم غالباً إدارة المعاملات عبرها، وإصدار العملة عموماً من خلال شبكة البيتكوين، وهي مفتوحة ومتاحة المصدر؛ أي أنّ تصميمها متاح للعامة، ولا يمكن لأحد أن يملك أو يديرها أو المشاركة فيها، وهذا نظراً لخصائصها التي تسمح باستخدامات يستحيل تغطيتها من طرف أي نظام دفع سابق³.

1- ينظر: المرجع نفسه، ص14.

2- ينظر: المرجع نفسه، ص17.

3- عملة البيتكوين، موقع <https://bitcointalk.org/index.php?topic>، تاريخ الاطلاع، 20 مارس 2025.



ثانيا - اليتريوم Ethereum:

هي منصة ذات حوسبة عالية، وهي لامركزية، وبالتالي فهي متاحة المصدر، تختص بلغة برمجية خاصة ب Turing-complete تدير عقودا ذكية من التطبيقات. تم برمجتها وفق نظام عمل ذكي لا يخضع للرقابة، وضد جرائم الاحتيال أو تدخل أي طرف ثالث. يتم تفعيل المنصة عبر مدفوعات العملات الرقمية. أطلقت Ethereum بشكل رسمي سنة 2015، وقد لاقى اهتماما كبيرا من لدن المطورين وممثلي المؤسسات¹.

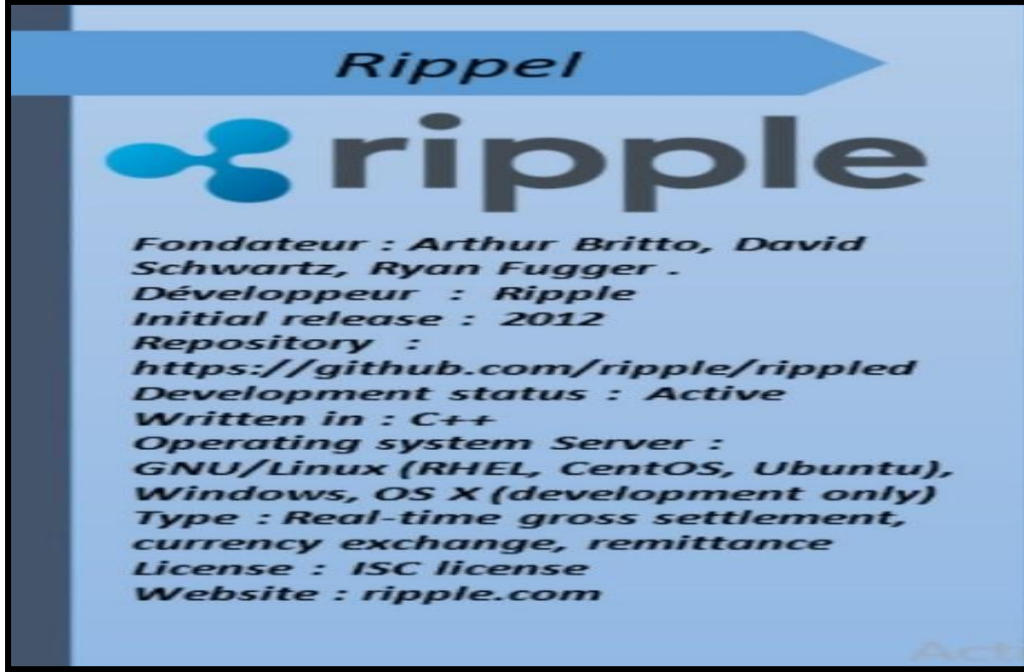
1- عملة اليتيريوم، موقع / <https://ethereum.org>، تاريخ الاطلاع، 22 مارس 2025.



ثالثاً - عملة الريبيل Ripple:

هي شبكة عالمية لامركزية من البنوك ومقدمي خدمات الدفع باستخدام تقنية blockchain، والتي توفر الرسائل الفورية والمقاصة، وتسوية المعاملات المالية عموماً. توفر Ripple تجربة إرسال الدفع من خلال قوة البلوكشين، وعبر الانخراط في الشبكة العالمية المتنامية. Ripple يمكن للمؤسسات المالية معالجة مدفوعات عملائها في أي مكان فوراً، وبموثوقية وفعالية من حيث التكلفة. يمكن للبنوك ومقدمي الدفع استخدام الأصل الرقمي XRP لخفض تكاليفهم، والعثور على أسواق جديدة لمبيعاتهم¹.

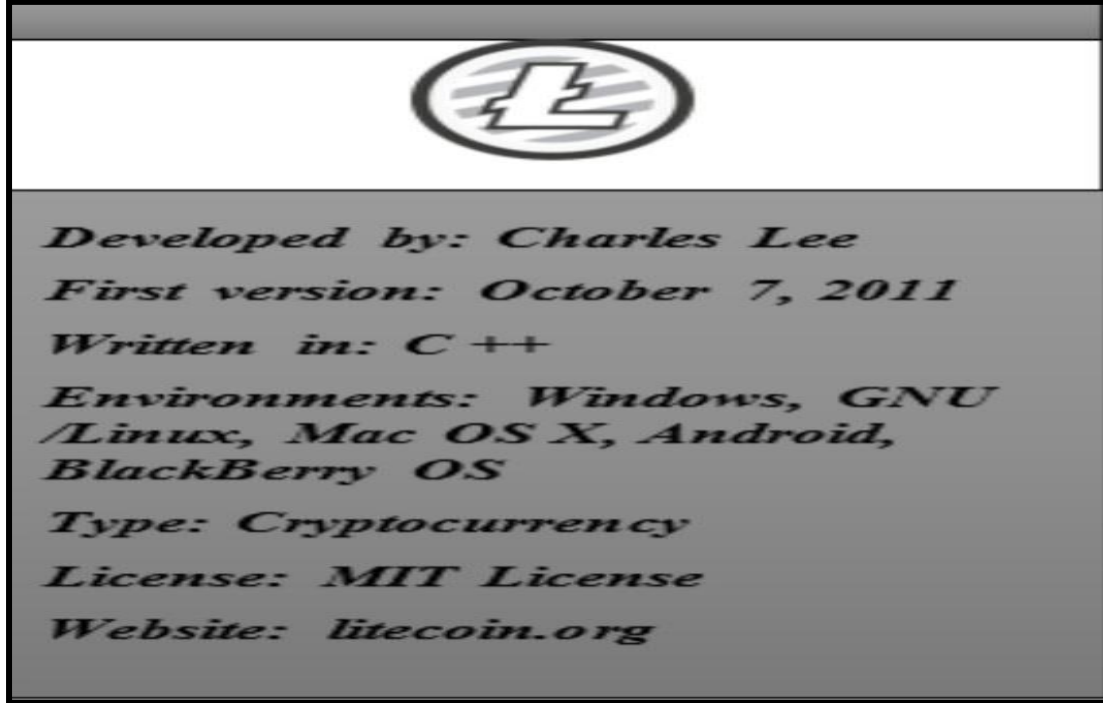
1- عملة الريبيل، موقع: <https://ripple.com>، تاريخ الاطلاع، 28 مارس 2025.



رابعا - عملة ليتكوين Litecoin:

هي عملة لامركزية مفتوحة المصدر على الأنترنت. أنشأت في أكتوبر 2011، يمكن استخدامها لشراء الخدمات كتطوير المواقع، وشراء السلع، والمجوهرات ... إلخ. توفر ليتكوين وسيلة سهلة للتجار لقبول المال؛ نظرا لعدم وجود أي رسوم بها. يتم تسجيل جميع المعاملات على الدفتر العام المعروف باسم البلوكشين، ويمكن إرسال الأموال إلى أي مكان في العالم. وقد حدّد سقف ليتكوين ب 84 مليون، وبالتالي لن يحدث التضخم فيه¹.

1- عملة ليتكوين، موقع: <https://litecoin.com>، تاريخ الاطلاع، 02 أبريل 2025.



المبحث الثاني: مزايا ومخاطر النقود الرقمية في المعاملات التجارية

يعالج هذا المبحث جانب المزايا والإيجابيات التي تحققها النقود الرقمية من خلال تقديم ما يكون مزية تحسب لها في عالم السرعة والانفتاح. بالمقابل، ينبغي أن نقارن ذلك بما عليها من مزالق وسلبيات، ونبيّن ما يعتري استخدامها من مخاطر وثرغات.

المطلب الأول: مزايا النقود الرقمية في التجارة الإلكترونية الحديثة

رغم أنّ التّعاملات التجارية التقليدية قائمة على أساس منظم من العرض والقبول لأي عقد، إلا أنّ البائع يلتزم بتسليم المنتج عينا ويلزم المشتري بدفع الثمن عينا نقداً، ومنه فإنّ التجارة الإلكترونية تضمن وتتيح وتؤمن تبادل السلع والخدمات والمعلومات بين أطراف متباعدة عبر شبكة الإنترنت، الأمر الذي جعل وسائل الدّفع الإلكترونية تعزّز علاقة البائع والمشتري.

وبذلك استدعت الضرورة الى استحداث وسائل دفع تكون ملائمة لطبيعة من المزايا، أنّ التجارة الإلكترونية تواكب التطّورات الرقمية العالمية. فالعملة الرقمية تلبي مقاصد التجارة المعاصرة. ومع هذه التطّورات وقبولها كوسيلة للدّفع، أدّى استخدام في الآونة الأخيرة إلى زيادة حجم معاملات من خلالها، مما يثبت أهميّة العملات المستخدمة لها.

رافق تطور التجارة الإلكترونية تطوير دعائم أخرى في العمل التجاري والاقتصادي عموماً، ومنها كثرة التطبيقات المبتكرة، كالمحافظ الإلكترونية وتنوع طرق الدّفع، لذا شرعت المؤسسات الكبيرة في إنشاء محافظ

لمايكروسوفت وأمازون وغيرها¹.

من أكبر مزايا وأفضليات هذه المعاملات التجارية الحديثة، هي الراحة؛ فمع استخدامها، يتسنى للعملاء عقد عمليات الشراء من أي مكان، ودون الحاجة إلى عملة مادية. وهذا يعني أنه يمكنهم تفادي القلق أو الارتباك بشأن حمل النقود، أو البحث عن أجهزة الصراف الآلي.

كذلك، من أهم أسباب لاستخدام النقود الرقمية هو أن المعاملات فيه تتم بشكل سلس وأسرع؛ ومرد هذا أنه لا يوجد أي وسيط أو طرف ثالث للتحقق من صحة المعاملات، خاصة بالنسبة للمؤسسات والمتعاملين الذين يقومون بنقل الأموال عبر الحدود، أو تجار التجزئة الذين يقبلون المدفوعات عبر الشبكة، حيث أن العملات الإلكترونية، تضمن بديلاً أقل تكلفة وأسرع بكثير من النقد الكلاسيكي. علاوة على ذلك، يمكن لأي شخص يملك اتصالاً بالإنترنت أن يجري المعاملات بسهولة، بالإضافة إلى أن رسوم المعاملات منخفضة مقارنة برسوم بطاقات الائتمان².

المطلب الثاني: مخاطر النقود الرقمية في التجارة الإلكترونية الحديثة:

من مخاطر النقود الرقمية، والتعاملات التي تديرها، هو محدودية اعتمادها وقبولها. ولا شك أن هذا من أكبر مخاطرها وعيوبها؛ فرغم تزايد شعبيتها يومياً، لكن الكثير من التجار لا يقبلونها كوسيلة للدفع. وهذا يعني أنه يتعين على المستخدمين حمل عملة مادية أو استخدام طرق دفع أخرى في بعض الحالات. ومن مخاطرها كذلك، أنه لا توجد عمليات استرداد مدفوعات خاصة بها، أي إذا قام المستخدم بإجراء معاملة ولم يكن راضياً عن السلع أو الخدمات، لا يمكنه الاعتراض على المعاملة واسترداد المبلغ المدفوع. فهذا الأمر مشكلة معقدة إذا كان المستخدم يتعامل مع تاجر محتال، أو أرسل أموالاً عن طريق الخطأ إلى الطرف الخطأ.

من مزالقها أيضاً، إمكانية التعرض للاختراق؛ فرغم أن المعاملات فيها مشفرة ومصادق عليها، لكن لا يزال بإمكان المخترقين إيجاد طرق للوصول إلى حسابات المستخدمين وسرقة أموالهم، لذا يجب على المتعاملين توخي الانتباه واليقظة عند استخدامها، والتأكد من أمان منصة الاستخدام³.

ومن مخاطرها مقارنة بالعملات المركزية أو الواقعية باعتبار الرقمية تتصف بشيء من الافتراضية رغم كونها مسموحة ومرخصة التداول، يشير الباحثة بوتلجة نقلا عن الخوري بعض المخاطر الآتية لها:

1- ينظر: الرشد بوعافية، دور النقود الإلكترونية في تطوير التجارة الإلكترونية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، الجزائر، ع2، 2014، ص129.

2- ينظر: أحمد يحي محمد علي، العملات الرقمية نشأتها وتطورها ومخاطر التعامل فيها، المجلة العلمية، ع73، 2021، ص135.

3- مخاطر استخدام العملات الرقمية، متاح على موقع: <https://fastercapital.com>، تاريخ الاطلاع: 05 أبريل 2025.

- كونها غير صادرة عن أي بنك أو مؤسسة مصرفية، وبذلك فهي تفتقر إلى الإطار القانوني الكافي، خاصة في حال التعرض إلى أي تجاوزات في التعامل.
- التسويق الإلكتروني للعملة، يجعلها تفتقر إلى الوعي التجاري أو المصرفي الكافي لمنح المتعاملين ثقتهم فيها.
- سهولة تبييض الأموال من خلال أنظمة التخزين والادخار بها؛ وذلك بعيدا عن الحسابات والإيداعات التي تجعلها قابلة للرقابة والمساءلة الشفافة، والتدقيق المالي الذي قد تخضعه السلطة على أي حساب أو رصيد بنكي مشبوه، أو ثروة محل اتهام.
- لا تخضع لاعتبارات مصرفية دقيقة، خاصة مع اضطراب أسعار العملات على سوق الصرف والتداول، وبالتالي قد تكون مصدر خطر مالي أو إفلاس، ومعلوم أن قواعد دفع ورفع الضرر تولي الأهمية لكل ما يكون أكثر حفاظا على المكاسب المالية للأشخاص والمؤسسات كذلك.
- مخاطر ناتجة عن منصات الترويج والإشهار لها، وذلك من عدة جوانب ونواحي؛ فقد يكون المروج لها غير سوي رغم سلامة تلك العملات، مما يعرض إلى مزالق أمنية أخرى¹.

الخاتمة:

- ما يمكن استخلاصه بعد عرض ما يتعلق بالنقود الرقمية الحديثة وأثرها في التجارة ومحاذيرها، هو أن التطورات السريعة التي حدثت على مستوى النشاط التجاري ألزمت استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، لاسيما الانترنت في هذا المجال الحيوي، وذلك لتسهيل التبادلات التجارية مما يجعل العالم سوقا تتعادل فيه الفرص على مستوى التجار الخواص أو المؤسسات. وقد تطورت هذه النقود بسرعة في الآونة الأخيرة، وبشكل ملفت للانتباه ويدعو للإحاطة القانونية بها، على الصعيد المحلي والعالمي. وعموما نوجز نتائج الدراسة فيما يأتي من نقاط:
- تتطلب التجارة الإلكترونية نظام دفع فعال ومناسب للتبادلات الإلكترونية، الأمر الذي أدى إلى ظهور العملات الرقمية كأحدث وسائل دفع واستلام، ومنح الإشارة نحو اقتصاد متطور على فضاء الإنترنت.
 - أسهمت النقود الرقمية في تسهيل وتسريع المعاملات التجارية، وتوسيع حيز التداول والعملاء وتيسير الدفع.
 - تعزز التقنيات الحديثة للتشفير المستخدم في النقود الرقمية جانب الثقة بين الموردين والمستهلكين.

1- ينظر: عائشة بوتلجة، العملات الرقمية المركزية ودورها في الحد من مخاطر العملات المشفرة، مجلة الأكاديمية للدراسات النفسية والاجتماعية، مج14، ع02، 2022، ص183-189.

النقود الرقمية الإلكترونية في المعاملات التجارية الحديثة

- تتميز النقود الرقمية الإلكترونية بأصناف كثيرة ونماذج متعددة، وكلها تعتمد على مبدأ التشفير، وتتفاوت في قيمتها مقارنة بالعملات العالمية المشهورة كالأورو والدولار وغيرها.
- تقوم النقود الرقمية بتوفير وتقليل الوقت اللازم للمعاملات. كما أن استخدامها يؤدي إلى رفع كفاءة المبادلات التجارية، وتقليل تكاليف المدفوعات والتحويلات المباشرة.
- يمكن أن ترفع تقنيات الأمان المستخدمة في النقود الرقمية مثل تشفير البيانات وسلسلة الكتل من مستوى الأمان والشفافية في المعاملات التجارية. بالمقابل، يمكن أن تكون مصدر تزوير واحتيال من خلال تقنيات إلكترونية مفبركة.
- رغم المزايا التي تتصف هذه العملات من سهولة وسرعة في التداول وانخفاض التكلفة، إلا أنها ليست آمنة بنسبة مطلقا لتكون مقبولة على نطاق واسع؛ حيث ما تزال هناك الكثير من المسائل القانونية فيها عالقة وتحتاج إلى إعادة النظر.
- من خلال النتائج، يمكننا تقديم النتائج والتوصيات الآتية:
- ينبغي على الحكومات والجهات المعنية الاستثمار في تعزيز وتطوير البنية التحتية الرقمية والتقنية، وهذا لضمان وتسهيل وتأمين عمليات الدفع الرقمية.
- يجب العمل على توعية المستهلكين والتجار بمزايا ومخاطر النقود الرقمية، مع توفير التدريب والإرشاد لضمان استخدامها بشكل آمن وفعال.
- يجب العمل على وضع إطار قانوني وتنظيمي واضح لا يشوبه أي غموض لاستخدام النقود الرقمية، بما في ذلك الحماية من الاحتيال وضمان الخصوصية.
- العمل على وضع إطار قانوني وتنظيمي ولوائح لضمان شفافية استخدام العملات الرقمية للتجارة الإلكترونية، وحماية المستهلكين والشركات.
- دعم البحث والتطوير في المجال التكنولوجي الشمالي، خاصة تقنيات البلوكشين والخلايا المبتكرة التي تعزز من فعالية وأمان العملة الرقمية.
- تشجيع الشركات على تبني العملات الرقمية، وقبولها كوسيلة دفع، وتوفير خيارات دفع كثيرة لعملائها.
- ينبغي على الشركات استخدام تقنيات سلسلة الكتل، وهذا لتسجيل وتتبع جميع المعاملات بشكل شفاف وغير قابل للتزوير، مما يزيد من مستوى المساءلة والثقة بين الأطراف.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب

- ابن منظور، لسان العرب، تح: عبد السلام هارون، ط1، دار صادر، بيروت، 1988.

النقد الرقمي الإلكتروني في المعاملات التجارية الحديثة

- سعد العبيد، النقد الإلكتروني، مج1، ط1، جامع الكتب الإسلامية، مصر، 2019.

ثانياً: المقالات

- باسم أحمد عامر، العملات الرقمية "البيتكوين" ومدى توافقها مع ضوابط النقد في الإسلام، مجلة كلية الآداب، جامعة الصخیر، البحرين، مج1، ع16، 2019.

- أحمد يحيى محمد علي، العملات الرقمية نشأتها وتطورها ومخاطر التعامل فيها، المجلة العلمية كلية التجارة، جامعة أسيوط، مصر، ع73، 2021.

- عائشة بوتلجة، العملات الرقمية المركزية ودورها في الحد من مخاطر العملات المشفرة، مجلة الأكاديمية للدراسات النفسية والاجتماعية، مج14، ع02، 2022.

- محمد دمان ذبيح، النقد الإلكتروني ماهيتها مزاياها ومخاطرها، مجلة الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة، الجزائر، مج10، ع1، 2021.

- الرشد بوعافية، دور النقد الإلكتروني في تطوير التجارة الإلكترونية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، الجزائر، ع2، 2014.

- European Commission, proposal for European parliament and council Directives on the taking up, the pursuit and the prudential supervision of the business of electronic money institution, Brussels, 1998.

- Bank for International settlements (BIS), Implication for central banks of the Development of electronic money, Basle, 1996.

- European Central Bank, Report on electronic money, Frankfurt, Germany, 1998.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

- البنك المركزي الأردني، تقرير العملات المشفرة، الأردن، 2020، متاح على موقع: www.cbj.gov.jo، تاريخ الاطلاع: 05 أبريل 2025.

- مخاطر استخدام العملات الرقمية، متاح على موقع: <https://fastercapital.com>، تاريخ الاطلاع: 05 أبريل 2025.

- عملة البيتكوين، موقع <https://bitcointalk.org/index.php?topic>، تاريخ الاطلاع، 20 مارس 2025.

- عملة الليثيريوم، موقع <https://ethereum.org>، تاريخ الاطلاع، 22 مارس 2025.

- عملة الريبل، موقع: <https://ripple.com>، تاريخ الاطلاع، 28 مارس 2025.

- عملة ليتكوين، موقع: <https://litecoin.com>، تاريخ الاطلاع، 02 أبريل 2025.